

**ثورة عرابي
في مرحلتها الثانية**

المرحلة الثانية من الثورة

ويقيننا أن الثورة العرابية قد بدأت تسلك سبيلا بعيدا عن الحكمة من يوم أن اتفق عرابي وصحبه على إسقاط وزارة الشطط والخطل، فإن شريف باشا كان بلا نزاع أقدر من البارودي على حسن تدبير الأمور في تلك الأوقات العصيبة، إذ له من ماضيه السياسي وثقافته واختباره ما يجعل له كفاية ممتازة في الاضطلاع بالمهام السياسية، أما البارودي فقد كانت نشأته أدبية وحرية فحسب، وعلى أنه من أعلام الأدب وكبار الشعراء، وله في ذلك المقام الذي لا يبارئ.. لكن هذه المزاي ليست هي المطلوبة لتصريف سياسة مصر، وخاصة في ذلك العصر المضطرب.. أضف إلى ذلك أن النشأة الحربية إذا اجتمعت إلى الشعراء والأدب، تثير في النفس روح الخيال والتطلع إلى أقصى مراتب المجد والعلا، ومن هنا جاءت آمال البارودي بعيدة الأفق، لا تقف عند حد، حتى بلغت التطلع إلى العرش.

وقد عظم شأن عرابي بتقلده وزارة الحربية، فإنها الوزارة الوحيدة التي كانت تطلع إليها الأنظار في ذلك الحين. وفيها كانت تتمثل سلطة الحكم، وقوة الحركة الوطنية، فأصبه عرابي الرئيس الفعلي للحكومة. وزاد من مكانته نيله بعد تقلده الوزارة رتبة لواء "باشا"، لما للألقاب والرتب من الأثر الذي لا ينكر في نفوس العامة والخاصة. وصار له الأمر والنهي، لا في وزارة الحربية فحسب، بل في كل وزارات الحكومة. وأصبح كتاتورا محضا، وأضحت داره ملجأ لطلاب الحاجات وأصحاب الشكايات.

دستور سنة ١٨٨٢

أقر مجلس النواب الدستور وصدر به المرسوم الخديوى فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٢ وقدمه البارودى إلى المجلس موقعا عليه من الخديو، وألقى لهذه المناسبة خطبة بليغة جاء فيها:

"أيها السادة النواب.. أحسب نفسى سعيد الطالع بحضورى بينكم حاملا إلى حضراتكم القانون الأساسى الذى سيكون إن شاء الله قاعدة لجميع أعمالكم، ويسرنى كل السرور أننى لم أحمله إليكم إلا بعد يقينى أنه خير أساس وينمى ثروتها ويقوى أصول العدالة فيها..

° إلا أننى أعلم كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة لا يكفى فى وصولنا إلى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم، بل لابد أن ينضم إلى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم فى المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر فى الوقوف عندها بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة فى دوائرها. وقد قال عقلاء السياسيين أن الوصول إلى هذا النوع من الكمال، أعنى ينال بعد العناء وطول التجارب.. لكنى لا أعد هذا صعبا عليكم، فإن العناية الإلهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخابات على حضراتكم، وأنتم على أكمل درجات العقل وفى أسمى أنكم ستحققون ما يظنه أعيان البلاد فيكم عندما تبتدئون فى الأعمال المهمة التى تهياثم الآن لمباشرتها، بأن تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم وتوجهوا إلى ذلك ماضى الهمم حتى لا يضيق الزمن الطويل فى الحصول على فائدة قليلة. وهذا يكون إلا بتخليص الأفكار وتمحيص الطرايا من شوائب النزعات الشخصية بأن نجعل الأعمال وقفا على المصالح العمومية التى نفعها فى الحقيقة عائد عليكم وعلى أبنائكم.

"إن الثغرات النظر إلى الخصوصيات يبعث في القلوب محاسنات ومنافرات تحمل على الخلاف الدائم، نعوذ بالله وإنكم تعملون أن الذين رقوا إلى ذروة العز وأوج الشرف لم ينالوا ذلك إلا بأخلاصهم في طلب النفع العام، فأعترف العالم بفضلهم وأجتلبهم القلوب فأعلتكم أعلى المنازل. فثبتوا في مكانتهم ما داموا بحلية الإخلاص، وأنى أهني نفسي بوقوفى بين عقلاء البلاد العارفين بحقوق بلادهم عليهم، العالمين بأن شرفهم معقود بشرف أوطانهم، الموقنين بأنهم لم يكونوا نوابا حقيقيين إلا إذا أقاموا على صدقهم براهين من العمل وحججا من الثبات في خطة الاعتدال حتى يقنع بها البعيد كما عرفهم القريب.

"وفى علم حضراتكم أيها السادة أنتى عند استلام رئاسة انتظار رفعت إلى جناب خديونا المعظم تقريرا بينت فيه مبادئ الهيئة الحاضرة وأظنكم قرأتموه وتأملتمهم معانيه وقد تكرم على جناب الخديوى بقبوله. وأنى مؤمل فيكم أن تكونوا عضدا لنا وساعدا قويا على تميم ما قصدنا ليستقر أمر النظام وتتوفر لدينا أسباب الثروة والرفاهية، ونحفظ الحقوق التى لنا، ونؤدى الواجبات التى علينا، ونوفى بجميع عهودنا لمن عاهدناه. وتكون بذلك قد أرضينا سلطان الأعظم الذى يسره نجاحنا وتقدمنا، وأرضينا جميع الدول المتمدنة التى تحب أن ترانا حائزين لشرفنا حافظين لحقوقنا قائمين بعهودنا. وآخر ما نتواصى به أن لا نجعل للتعصب المشرى دخلا فى الأعمال الوطنية التى كلفتمكم البلاد أن تقوموا بأدائها، وأن تكون الوطنية الحقه هى الباعث القوى على كل فكر والغاية القصوى من كل قول وعمل، نسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه رفعة أوطاننا وتقدم بلادنا وأن يمتع البلاد ببقاء حضرة خديونا المعظم أيده الله"

ولما انتهى من خطبته قدم للمجلس نسخة الدستور مصدقا عليها من الخديو .

فنهض عبد السلام بك المويلحي وألقى كلمة شكر للبارودي على إسراره بالتصديق على الدستور . ورد عليه البارودي باسمه واسم زملائه بأنهم لم يفعلوا إلا الواجب . ثم ألقى سلطان باشا بلسان النواب كلمة شكر أخرى وانتهت الجلسة إذ كانت الساعة السابعة .

وبعد انقضاء الجلسة توجه النواب إلى السراى الخديوية ليؤدوا للخديو واجب الشكر . . فلما مثلوا بين يديه تلقاهم بالبشر والإيناس ، وتقدم سلطان باشا بالنيابة عنهم وقال : " إن حضرات النواب وفدوا إلى هذه الساحة الفيحاء ليقدموا للجناب المعظم شكرهم وامتنانهم على ما أولاهم جنابه الكريم من النعم وما منحته حضرة العلية لأهل القطر من التفضل والإحسان " ، ثم دعا للجناب الخديوى بدوام العز والإقبال وأمن جميع الحاضرين . . فوقع ذلك موقع القبول لدى الخديوى وشكر النواب على صنعهم الجميل ، ثم جلسوا ودارت بينهم أحاديث ودية .

وأعرب لهم الخديو عن ميله الغزيرى لمحبة الإصلاح وحسن مساعيه لمنفعة رعيته ، وأنه لا يقصد لهم إلا الخير ، ولا يزيد لهم غير خطة التقدم والعمران ، ثم نصح لهم أن يسلكوا جادة الخير ويسيروا فى سبيل المنافع العمومية بقلوب ثابتة ونيات صادقة ، متخذين الحزم مرشدا والسكون والتأنى دليلا ، ووعدهم بأنه متسعد لمساعدتهم والسكون ما أرادوه من الأعمال النافعة للبلاد . . فخردوا من لدنه شاكرين ، ثم قصدوا إلى ديوان الداخلية وكرروا الشكر لرئيس مجلس الوزراء ، فقابلهم بالترحاب . وكان عنده أثناء المقابلة

وزراء المالية والحقانية والخارجية والأشغال . . فقدم لهم النواب شكرهم
وثناءهم ، وأنابوا عنهم سلطان باشا فى تقديم الشكر عنهم للوزراء ، ثم
انصرفوا فرحين مسرورين .

وأخذ مجلس النواب يضطلع بمهمته فى كفاية وجهه يستحقان التقدير
والثناء . ومع أنه لم يجتمع إلا زمنا وجيزا لو يتجاوز ثلاثة أشهر ، فقد قام
بطائفة صالحة من الأعمال . فقد قرر الدستور . . وهذا من أهم أعماله .
ووضع النظام الداخلى للمجلس ، وتباحث فى مسائل هامة تتصل بتقدم
الداخلى للمجلس ، وتباحث فى مسائل هامة تتصل بتقدم البد ورفاهيتها
كعلاج غلاء الأسعار وتعميم التعليم الابتدائى ومنع تضخم المعاشات . ونظر
فى اقتراح قدمه نائب أسنا بإنشاء خزان أسوان ، اقره المجلس ، وهذا يدل على
أن نواب سنة ١٨٨٢ لم يفتهم التفكير فى أعظم مشروعات الرى التى تمت فى
العهد الحديث .

ظهور الفتن

كانت مدة انعقاد المجلس فترة تقدم ونشاط تمتعت مصر خلالها بالهدوء
والسكينة فى ظل النظام الدستورى . ولم تكد تنتهى الدورة النيابية حتى أكفهر
جو الصفاء الذس ساد مصر من قبل ، وأخذت الأحداث تتوالى على البلاد . .
فكان انفضاض المجلس كان نذيرا بالانتكاس والرجعة . . ولقد كان محتملا لو
بقى المجلس منعقدا أن يعالج هذه الأحداث بالحكمة والروية ، ولكن شاءت
الأقضاء والملابسات أن يضطرب الجو بعد انتهاء الدورة البرلمانية ، فاحتملت
وزارة البارودى وحدها تبعة معالجة الموقف ، وواجهت مشكلات عدة داخلية
وخارجية ، وتفاقم الخلاف بينها وبين الحديو حتى أدى إلى استقالتها .

وأول الأحداث الداخلية التى انتابت البلاد بعد انفضاض مجلس النواب هو مؤامرة الضباط الشراكسة . وهى حادثة خطيرة كان لها تأثير كبير فى تطور الثورة العربية، بل فى مصير البلاد قاطبة . . وخلاصتها أنه فى شهر أبريل سنة ١٨٨٢ علم عرابى من طلبة باشا عصمت قائد اللواء الأول أن بعض الضباط الشراكسة يأتمرون به، ويدبرون الأمر لقتله وقتل رؤساء الضباط الوطنيين والوزراء، وأن بعض من صدر إليهم الأمر منهم بالسفر إلى السودان كانوا قوام هذه المؤامرة فى مجلس حربى، وتآلف هذا المجلس برياسة الفريق راشد باشا حسنى .

فأخذ المجلس فى التحقيق، وسأل من عرفت اسمساؤهم من المتآمرين . فدلوا على ثمانية عشر ضابطا مشتركين معهم فى المؤامرة . فأمر المجلس بالقبض عليهم وأخذ فى استجوابهم، فدل هؤلاء أيضا على غيرهم، فقبض عليهم . . حتى بلغ عدد المتعلقين نحو أربعين ضابطا، وفى مقدمتهم عثمان باشا رفقى وزير الحربية السابق، وخصم عرابى اللدود . وقد سبق المقبوض عليهم إلى تكتة قصر النيل، وعوملوا بالغلظة والشدة . واختلفت الآراء فى حقيقة هذه المؤامرة، فقال بعض الرواة انها مؤامرة حقيقة، كان القصد منها اغتيال رؤساء الحزب العسكرى وفى مقدمتهم عرابى . وقال البعض الآخر إنها مؤامرة خيالية . قوامها فزع عرابى وخوفه على حياته، فصدق الرواية التى خلقتها أوهام المفسدين، وأراد الانتقام من خصومه . وقد كان عرابى لا يفتأ تساوره الهواجس من ناحية خصومه .

وفى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٢ أصدر المجلس حكمه فى القضية، وهو يقضى على الأربعين ضابطا المتهمين بالنفى المؤبد إلى أقاصى السودان، مع

تجريدتهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين، وأن يكونوا متفرقين فى الجهات التى ينفون إليها ولا تكون هذه الجهات فى مركز الحكمديرية "الخرطوم" ولا المديرىات ولا السواحل. وصدر هذا الحكم أيضا على اثنين من غير العسكريين مع تجريدتهما من الحقوق المدنية، وأحيلت محاكمة خمسة غيرهما إلى المحاكم الأهلية. وحكم على راتب باشا الذى عد محركا للمؤامرة بالتجريد من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين، وحرمانه العودة إلى مصر، وإذا عاد يقضى عليه بالنفى على النحو السابق

رفع الحكم إلى الخديو للتصديق عليه. . فرآه بالغا منتهى القسوة، فامتنع عن إقراره، ووقع من أجل ذلك خلاف كبير بينه وبين الوزارة، إذ أصر على تعديل الحكم. وتمسكت الوزارة بإقراره. وانتهى الأمر بأن أصدر الخديو أرادة سنية فى ٩ مايو ١٨٨٢ بتعديل الحكم إلى النفى من القطر المصرى والترخيص للمحكوم عليهم بالتوجه أنى شاءوا خارج القطر مع عدم حرمانهم رتبهم ونياشينهم. وقد وقع الخديو هذه الإرادة بحضور السير أدوار مالت والمسيو سنكفكس قنصلى بريطانيا وفرنسا.

على أن هذا التعديل لم يحسم الخلاف بين الخديو والوزراء. فقد ذهب البارودى إلى الخديو عقب توقيعه أمر التعديل ولامه فى لهجة شديدة لنزوله على إرادة قناصل الدول وإهماله رأى الوزراء. وطلب إليه إضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية إلى أمر التعديل. . فاجتمع القناصل ثانية لدى الخديو عقب هذه المقابلة، وانتهى الاجتماع بإصرار الخديو على الإرادة السنية التى أصدرها. .

فهاج ذلك سخط الوزراء، واجتمعوا يوم ١٠ مايو اجتماعا طويلا دام

ثمانى ساعات انتهوا فيه إلى وجوب انعقاد مجلس النواب لنظر فى هذا الخلاف - وكانت قد فضت دورته - وبدأ على اجتماعهم روح المعارضة الشديدة للخديو. فانكروا عليه حق العفو. . وصرح الخديو من ناحيته أنه لا يطبق استمرار هذه الحال لأنه يراد المساس بامتيازاته. ولما طال اجتماع الوزراء قلق قناصل الدول وأوجسوا خيفة من تفاقم الخلاف. وجاءوا أثناء الاجتماع وسألوا عما إذا كان ثمة خطر يهدد حياة الرعايا الاوروبيين، فأجيبوا بألا شيء يهددهم ألبتة، وأبلغهم وزير الخارجية "مصطفى باشا فهمى"، أنه بإزاء استحالة الاتفاق مع الظرف، فإن المجلس قرر دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد لينظر فى الخلاف القائم بين الخديو والوزراء.

وكان لهذا القرار خطورته. . لأن عرض الخلاف بين الخديو والوزراء على مجلس النواب مع إصرار الخديو على موقفه معناه التهديد بخلعه. . وهذا ما كان عرابى وصحبه يذكرونه فى أحاديثهم.

ولما كانت الدعوة إلى اجتماع مجلس النواب يجب أن تصدر عن الخديو. . فقد أوفد مجلس الوزراء حسين باشا الدره مللى وكيل الداخلية إلى الخديو لإبلاغه القرار، ولكن الخديو رفض عقد المجلس، فدعت الوزارة النواب إلى الاجتماع بواسطة المديرين. وهذا لا يعد اجتماعاً قانونياً طبقاً لأحكام الدستور "اللائحة الأساسية".

ولقد لى أكثر النواب الدعوة، فجاءوا القاهرة. . وتعددت اجتماعاتهم الخاصة، وكان الوزراء لا يفتأون يعقدون مجلسهم لتقرير خطتهم تجاه الخلاف المتفاقم بينهم وبين الخديو.

وفى ظهر يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ اجتمعوا فى دار البارودى ومعهم

بعض رؤساء الجيش . . ثم جاءهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب يصحبه عبد السلاك بك المويحلى، أحد النواب البارزين . ثم جاءهم بعض النواب، وتحدثوا فى أمر الخلاف الاجتماعات من النواب والوزراء، وكان فريق من النواب يميل إلى حسم الخلاف بالحسنى، إذا رأوا أن استمرار الشقاق يهدد البلاد بأعظم الأخطار . .

ولم يوافق النواب عامة على عقد المجلس بصفة رسمية لعدم مشروعية الاجتماع غير العادى إلا بأمر من الخديو كما تقضى بذلك المادة ٩ من الدستور . . وتعدت مع ذلك اجتماعاتهم غير الرسمية، ووقف النواب من أمر هذا الخلاف موقف الاستقلال والاعتدال، فلم يعتبروا أنفسهم آلات صماء فى يد الحزب الغالب . ولم يذعنوا لإرادة المسيطرين على هذا الحزب . . بل تدبروا الأمر بوحى من إرادتهم فبرهنوا على استقلال يحمدون عليه، وكانوا لخفائهم مثلاً صالحاً فى الاضطلاع بأعباء النيابة وتقدير الأمانة التى فى عهدتهم .

وقد سوى الخلاف مؤقتاً بين الوزراء والخديو ببقاء الوزارة فى مركزها مع تعديل حكم المجلس العسكرى طبقاً لما ارتأه الخديو .

وكان يجمال بعرايى وحصبه أن يقبلوا هذا التعديل من بادئ الأمر بغير حاجة إلى إيجاز هذه الأزيمة . . وكان الأنفع للبلاد ما داموا قد قبلوا التعديل فى النهاية أن لا يثيروا من أجله حرباً بينهم وبين الخديو فى وقت كانت الأخطار تكتنف مصرفيه وتهدد استقلالها . ولم يكن الخلاف الذى شجر بينهم وبين الخديو فى هذه الحادثة مما يستوجب عقد مجلس النواب، لأن عقد المجلس بصفة مستعجلة، وبغير الأوضاع القانونية، معناه إعلان الثورة على

الخديو. ولم يكن بقى القسانونية، معناه إعلان الثورة على الخديو، ولم يكن بقى الحكم سوى تجريد الضباط المحكوم عليهم من الرتب العسكرية أو عدم تجريدهم. . والمجالس النيابية لا تعقد بصفة غير عادية من أجل خلاف صغير كهذا.

ومما يؤخذ على الزعماء أنهم خلال تلك الأزمة قد جاھروا فى اجتماعتهم برغبتهم فى خلع الخديو وتعيين الأمير حليم باشا مكانه، ولم يستمعوا إلى نصائح المعتدلين الذين حذروهم عواقب هذا الطيش. ولو كان على رأس الوزارة رجل أكثر حكمة وأبعد نظرا فى الأمر من البارودى، لما استفحل الخلاف بينهما وبين الخديو إلى هذا الحد. وهذا ما دعانا إلى الاعتقاد بأن سقوط وزارة شريف باشا لم يكن من مصلحة البلاد فى شىء، وأنه بداية المرحلة الثانية للثورة العرابية، مرحلة الخطل والشطط.

حضور الأسطولین الإنجليزى والفرنسى

استفاضت الأنباء فى غضون الخلاف بين الوزارة والخديو اعتزام إنجلترا وفرنسا إرسال أسطوليهما إلى الاسكندرية، وقد تحققت هذه الأنباء. . فقررت الدولتان على أثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديو والوزارة ودعة مجلس النواب إلى الاجتماع بدون أمره، إرسال أسطوليهما إلى مصر، إذ عدتا هذه الحالة حالة ثورة تستدعى التدخل. وأفضى اللورد "جرانفيل" وزير خارجية إنجلترا بهذه الفكرة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ إلى المسيو "تيسو" سفير فرنسا فى لندن، قائلا أن الحاجة ماسة إلى القيام بمظاهرة بحرية فى مياه الاسكندرية. وقد صادقت هذه الفكرة قبولا من الحكومة الفرنسية، وسوغت الدولتان هذا العمل بأن الغرض منه حماية رعاياهما من الأخطار التى

يستهدفون لها. ولم يكن ثمة خطر ولا خوف من هذه الناحية، وإنما هي حجة مصطنعة ووسيلة باطلة تستر الغرض الحقيقي، وهو خلق الذرائع للتدخل المسلم فى شؤون مصر.

وتلك كانت المظاهرة البحرية الثانية التى قامت بها الدولتان خلال الحوادث العربية، والأولى كانت فى شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ المناسبة حضور الوفد العثمانى الأول كما تقدم بيانه، والثانية كانت أشد خطرا من الأولى، إذ أنها لم تكن مظاهرة فحسب، بل كانت مقدمة لضرب الاسكندرية وللاحتلال البريطانى.

اتفقت الدولتان على أن ترسل كل منهما ست بوارج إلى المياه المصرية.. وجاءت الأنباء بأن الأسطولين على أهبة الحضور، فقبل الخبر فى مصر بالقلق والانزعاج.

كانت هذه الأنباء جديرة بتحذير العراقيين والخليوي عواقب الخلاف بينهما، لأن مجيء الأسطولين الإنجليزى والفرنسى كان نذيرا بالتدخل المسلح فى شؤون مصر.. ولكن يعتبر الفريقان بهذا النذير، واستمر كل منهما يكيد للآخر، وهكذا تغلبت الشهوات الشخصية ونزوات الرؤوس على مصالح الوطن العليا فى أشد الساعات خطرا أعلن زوال الخلاف ظاهرا يوم الاثنين ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ فى الوقت الذى كانت البوارج الإنجليزية والفرنسية تتأهب لتمخر العباب قاصدة الاسكندرية.

بدأت البوارج تصل إلى مياه الاسكندرية يوم الجمعة ١٩ مايو سنة ١٨٨٢.. وفى أصيل ذلك اليوم جاءت مدرعة إنجليزية، وفى صباح السبت ٢٠ منه دخلتها سفيتان أخريان، وثلاث سفن فرنسية. وكانت السفن

الإنجليزية بقيادة الأميرال السير بوشان سيمور، والفرنسية بقيادة الأميرال كونراد. ولما كان جيئهما "بصفة ودية" فقد أطلقت المدافع تحية لقدمهما!

وبعد ظهر يوم السبت نزل الأميرالات إلى البر مرتدين ملابسهما الرسمية. وزارا محافظ الاسكندرية، فرد لهما الزيارة تبعا للتقاليد المعتادة. .

وفى ٢١ مايو جاءت الاسكندرية أيضا سفيتان حرييتان يونانيتان "تأمل!" وبارجة إنجليزية أخرى قادمة من مالطة، وفى يوم الاثنين جاءت بارجة إنجليزية وتوجهت إلى بورسعيد وفى أوائل يونيه وصلت ثلاث بوارج إنجليزية أخرى إلى الاسكندرية كما جاءت بارجة فرنسية وجاءت أيضا بارجة أمريكية.

مطالب إنجلترا وفرنسا

لم يكد يحضر الأسطولان الإنجليزي والفرنسى إلى مياه الاسكندرية حتى أخذت الدولتان تخاطبان مصر بلغة التهديد والبلاغات الرسمية. . فبدأتا بطلب استقالة وزار البارودى وخروج عرابى من القطر المصرى. وأخذ المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام على عاتقه أن يسع أول الأمر إلى هذا الغرض "بطريقة ودية"، فاتصل بزعماء العرايين بواسطة سلطان باشا ليحملهم على قبول هذه المطالب، من غير حاجة إلى بلاغ نهائى. فعرض عليهم سلطان باشا هذه المطالب كأنها مقترحات من عنده، فرفضوا قبولها. ومن ذلك الحين فقد سلطان باشا ثقة العرايين، وبدأ انحيازه إلى صف الخديو.

ولو أن عرابى قبل هذه المقترحات وغادر البلاد لكان ذلك تضحية منه فى سبيل مفاداتها من التدخل الأجنبى المسلح، ولتركها على الأقل فى ظروف أسعد حالا وأهون من رحيله عنها بعد هزيمة التل الكبير.

وفى يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ جاءت تعليمات الحكومتين إلى قنصليهما . . ومضمونها تقديم البلاغ النهائى الذى أعدتاه إلى الوزارة المصرية، وانتظار الجواب منها. وبعد ظهر ذلك اليوم قدم القنصلان إل البارودى بلاغ الدولتين فى شكل مذكرة "نوتة" طلبا فيها استقالة الوزارة، وأبعاد عرابى باشا عن القطر المصرى مؤقتا مع حفظ رتبة ومرتبته ونياشينه، وإقامة عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب فى الأرياف بجهات لا يخرجان منها مع حفظ رتبهما ومراتبهما ونياشينهما.

رد الوزارة

اجتمع الوزراء يوم ورود المذكرة، وقرروا رفض مطالب الدولتين. ويقول البارودى أنه نصح عرابى بقبولها فلم يقبل هو وإخوانه، وأيد هذه الرواية أحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء . . إذ قال أن البارودى أفضى إليه بأنه مقتنع بقبول هذه المطالب "ولكن الجهادية لم تقتنع، فقال له أحمد بك رفعت: "أقنعهم" فأجابه البارودى "لا يمكنى، فإننا متحالفون مع بعض"، وهذا يعطيك فكرة عن الحالة السياسية فى ذلك الوقت العصيب، وبذلك على أن البارودى كان يأتمر بأوامر عرابى فى السياسة العامة، ولو خالفت رأيه . . وليس هذا ما يجب على رئيس الوزارة أن يعمل فى أزمة خطيرة يرتبط بها كيان البلاد.

أما الخديو فقد أعلن قبول مطالب الدولتين. فاستقالت وزارة البارودى فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ احتجاجا على مطالب الدولتين وعلى قبول الخديو إياها، فقبل الخديو استقالتها وهاجت الخواطر وخاصة بين الضباط لأن قبول استقالة الوزارة معناه إقصاء عرابى باشا عن وزارة الحربية.

وبالرغم من استقالة الوزارة، فإن عرابى بقى على اتصال دائم بضباط الجيش لكى يضمن أن لا يقبل الجيش وزيرا للحرية سواء.. وهذا ظاهر من الخطاب الذى أرسله بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ إلى أنصاره من الضباط، فقد أخبرهم فيه أنه مع استقالته من وزارة الحرية فإنه لم يستقل من رئاسة الحزب الوطنى، ويطلب اليهم أن يأتروا بأوامره وأن يحافظوا على الأمن.

ويقول عرابى فى مذاكرته أنه أرسل هذه الرسالة تلغرافيا إلى جميع مراكز العسكرية بعد أن قابله قناصل الدول وطلبوا إليه تأمين رعاياهم.

لم يكن من الميسور فى هذه الظروف تأليف وزارة جديدة تخالف الوزارة المستقيلة فى خطتها وتنال ثقة النواب والضباط.

فى صباح يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ أى غداة استقالة الوزارة عقد الخديو فى سراى الإسماعيلية اجتماعا كبيرا برياسته، حضره النواب والعلماء والأعيان وأصحاب المناصب والرتب.. وكان من الحاضرين شريف باشا، فكلفه الخديو تأليف وزارة جديدة، فأبى وأصر على الإبقاء.

اجتماع خطير

وفى غروب ذلك اليوم - ٢٧ مايو - اجتمع النواب فى دار محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب، ووفد عليهم كبار العلماء.. فعقدوا اجتماعا حافلا، ثم جاءهم عرابى وهو فى شدة الغضب، فأخذ يخطب فيهم متهددا متوعدا كل من يناصر الخديو.

وجاء جمع من كبار الضباط، منهم عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب، ومحمد عبيد بك، وبصحبتهم نفر غير قليل من صغار الضباط

والجند، فدخلوا مكان الاجتماع بشكل مظاهرة عسكرية يطلبون خلع الخديو علنا، ويتهددون من يظهر له الولاء. وقد بلغ تهور العرابيين أشد ما يكون.. إذا ألقى عرابي خطبة ملأها طعنا في الخديو وفي العائلة الخديوية، ونادى بخلعه، وختم خطبته بقوله: "من كان معنا فليقم!" فحدثت ضجة كبيرة في المكان ووقف الضباط.. ولكن معظم النواب والملكيين لم يقوموا، فتهددهم الأميرالاي محمد بك عبيد بالسيف، فظلوا جالسين. وتبين من ذلك الموقف أن النواب لا يوافقون عرابي على خلع الخديو.

ولم يكتف عرابي بذلك، بل هدد بمحاصرة سراي الإسماعيلية التي كان الخديو مقيما بها، وأمر بإحضار ألي خليل بك كامل لهذا الغرض. وانتهى الاجتماع في هرج ومرج دون أن يظفر بضم النواب إلى صفه، ولما رأى هو وطلبة ويعقوب سامي أن النواب لا يوافقونهم على إعلان خلع الخديو، اكتفوا بالإلحاح في بقاء عرابي وزيرا للحربية فقبل سلطان باشا أن يقوم بهذه الوساطة لدى الخديو في ذلك.. وقابل سلطان باشا الخديو في ذلك اليوم بسراي الإسماعيلية، وتحدث معه مليا في شأن الخلاف وإيجاد طريقة لتسويته، ثم اجتمع بدار سلطان باشا جمع من النواب والعلماء وضباط الجيش، وانتهوا إلى الاتفاق على مقابلة الخديو ورجائه إبقاء عرابي وزيرا للحربية، لكي لا يضطرب جبل النظام. فذهب وقد من النواب مؤلف من أباطة، إلى سراي الإسماعيلية وقابلوا الخديو وعرضوا عليه على رفض طلبهم عاد فقبل رجاءهم وأصدر أمرا إلى عرابي بإعادته إلى وزارة الحربية، هذا نصه:

"زار أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التي استعفت مراعاة لحفظ

الراحة والأمنية، استبصونا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية. وأصدرنا
أمرنا لكم لتعلموه وتبادروا بإجراء ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة
الكافلة لحفظ الأمنية العمومية على الوجه المرغوب كما هو مقتضى إرادتنا".

عاد إذن عرابي إلى تقلد وزارة الحربية ورياسة الجيش والسيطرة على
الحكومة. وظلت النفوس قلقة تترقب ما تتمخض عنه الحوادث، وبقي عرابي
وصحبه نافذى الكلمة فى شؤون الحكومة كافة.

